مقدمة

لعل الرغبة في الإحساس بالأمن والأمان هي الأمل الذي يراود الإنسان منذ ان وطأت قدماه ظهر البسيطة ، فالمخاطر تحلق ببني الإنسان منذ بدا الخليقة ، وتزداد تلك المخاطر مع تقدم الحياة المعاصرة من الناحيتين التقنية والاجتماعية .

فمنذ أن وجد الإنسان على ظهر الأرض ، وهو يسعى دائما لتامين يومه وغده ، ويدرك أن تامين يومه يكون بتوافر مطالب الحياة التي يحتاجها ، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق العمل،لذلك كان العمل هو السبيل الوحيد لحفظ وجوده .[1]

والعمل يتطلب الجهد المادي والذهني، والقدرة على العمل لا تتوافر للإنسان في طفولته وتزول عنه في شيخوخته، كما أنها في الشباب عرضة للإنقاص أو الزوال لمرض أو عجز، وكما يدرك الإنسان ضرورة العمل، يدرك كذلك المخاطر التي قد يتعرض لها والتي من الممكن أن تؤثر على مستقبله، مما يجعله في قلق دائم من المجهول.

وقد كان ارتباط الإنسان بأسرته، وارتباط أسرته بالقبيلة أو بالعشيرة هو الذي ولد لديه الشعور التلقائي بالتضامن العائلي الذي يعطيه الشعور بالأمان.

ومع تطور المجتمع ودخول الإنسان عصر الصناعة، اتجهت وحدة المجتمع نحو التفكك، واتجه الإنسان نحو الشعور بفرديته، فبدأت الهجرة إلى المدينة بحثا عن العمل، وفي المدينة اعتمد الفرد على أجره الذي يحصل عليه من عمله، وهذا الأجر لا يكفي في غالب الأحوال للوفاء بكل المتطلبات ولا مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان في مستقبله، فقد الإنسان الإحساس بالأمان، إذ أدت الفردية إلى تقطيع أواصر التضامن الذي كان من سمات المجتمع القبلي أو الريفي .

وفي ظل الثورة الصناعية وانتشار استخدام الآلة تنوعت وازداد ت المخاطر التي يتعرض لها الفرد، وأدى ظهور الأفكار الرأسمالية إلى تركيز الثروة في يد أقلية تملك وسائل الإنتاج وتستحوذ على إنتاج المجتمع كله دون جهد يذكر، بينما أصبحت الأغلبية تفقد ثمرة عملها لصالح هذه الأقلية مما زاد الأغلبية بؤسا وفقرا، وفي ظل هذه الظرو ف كانت الحماية القانونية التي تقدم للعامل تقوم على أساس قواعد المسؤولية المدنية، التي تقوم على إثبات الخطأ في جانب صاحب العمل، فضلا عن إثبات الضرر والعلاقة السببية بينهما، وكان

[1] – محمد حسن منصور ، **مبادئ قانون التامين**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، ط1،ص5.

يصعب على العامل إثبات خطا صاحب العمل، مما كان يرتب عليه انتقاء مسؤولية صاحب العمل، وبقاء العامل دون حماية مما يعرضه للفقر والعوز والإصابة .

وفي ضل هذه الأوضاع كان لابد من البحث عن وسيلة بديلة تقي العامل الأخطار تحيط به وبأسرته، وقد وجدت هذه الوسيلة في نظام مستحدث هو نظام التامين الاجتماعي الذي ظهرت إرهاصاته في نهاية القرن التاسع عشر، واستوى نظاما له أهدافه وأدواته المتميزة خلال القرن العشرين، فهو يهدف إلى تغطية الأخطار التي تهدد المشتركين فيه، فالإنسان الذي يتعرض لأحد المخاطر الاجتماعية يجد الغطاء اللازم لدى هيئة تقام لهذا الغرض، وهذه الهيئة تجد مصادر تمويلها في أداة لا يلتزم بها المستفيد بالضرورة أو لا يلتزم بها وحده، وهذه الهيئة لا تسعى إلى تحقيق المربح، والاشتراك في التامين لا يترك لاختيار الأفراد، وقد اتسع نطاق التامين الاجتماعي ليشمل العديد من المخاطر الاجتماعية، بل اتسع نطاقه ليشمل أصحاب الأعمال، وهكذا استقر نظام التامين الاجتماعي في مختلف الدول كوسيلة فعالة لمواجهة الأخطار الاجتماعية، ومن ثم فقد ظهر قانون التامين الاجتماعي كفرع حديث من فروع القانون، ورغم حداثته فانه يعتبر من أهم هذه القوانين لأنه يعالج المطالب الاجتماعية التي يحتاجها الأفراد في ظل تطورات العصر الحديث.

و نظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي يستحوذا التامين الاجتماعي من خلال توفير الحماية التأمينية للعاملين في كل القطاعات العامة منها والخاصة والتي بدورها ساعدت إلى حد ما على تحقيق الاستقرار الاجتماعي للعاملين من خلال توفير الأمان ،حيث أن هذا الأخير بتوفره يزيد العامل حماسا ودفعا إلى العمل بثقة أكثر وجدية ،فالتأمين إذن هو عامل ضروري وأساسي لجعل العامل أكثر رضا عن عمله مما يزيده نشاطا يحفزه على العمل بكل قواه.

فالعامل الذي يعمل في وسط تسوده الحماية التأمينية و الاستقرار الاجتماعي و الأمان والسلامة تنعكس هذه الظروف الايجابية على مردوده الإنتاجي و رضاه الوظيفي وللتحقق من صحة هذه العلاقة الموجودة بين التأمين الاجتماعي للعمال و انعكاسه رضاهم الوظيفي فضلنا حصر موضوعنا على فئة العمال المؤمنين و قياس رضاهم الوظيفي وأدرجناه بعنوان: التأمينات الاجتماعية و دورها في تحقيق الرضا الوظيفي للعمال.

وانطلاقا من هذا قمنا بتقسيم موضوع دراستنا إلى اربع فصول رئيسية ،وذلك بعد التطرق إلى الإطار المنهجي لهذا الموضوع ،الذي يضم أسباب اختيارنا للموضوع وأهمية الدراسة أهداف الدراسة ، الاشكالية، الفرضيات، تحديد المفاهيم،المنهج المتبع و التقنيات ، العينة وكيف تم اختيارها الدراسات السابقة، وصعوبات البحث ،ثم انتقلنا إلى الجانب النظري و الفصل الاول تحت عنوان التأمينات الاجتماعية حيث عالجنا فيه التأمين في نشأته ومفهومه ،ثم أنواعه وعناصره ،ومبادئه ووظائفه وموقف الشريعة منه وأخيرا عيوبه،لننتقل إلى الفصل الثاني بعنوان الرضا الوظيفي حيث عالجنا مفهومه وأسبابه وعوامله ،نظرياته ،أهميته ،مقاييسه ونواتجه وأخيرا آثار انخفاضه،يليه الجانب الميداني و الفصل الثالث حيث تطرقنا فيه إلى عرض ومناقشة الفرضية الاولى واستنتاج ما توصلنا اليه من خلال القراءة الاحصائية والتحليل السوسيولوجي للجداول، ثم يليه الفصل الرابع بنفس خطوات الفصل الثالث وهي عرض ومناقشة الفرضية الثانية لينتهي باستنتاج خاص بالفرضية الثانية ثم نخلص الى استنتاج عام ثم الخاتمة .